

كلمة السيد نيكولاي ملادينوف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، 6 آذار 2014

دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي

معالي وزيرة الدولة لشؤون المرأة

معالي السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب ورؤساء الكتل

معالي السيدات والسادة ممثلي السلك البلماسي

حضرات السيدات والسادة الأفاضل ممثلي المجتمع المدني

حضرات الضيوف الكرام

الأصدقاء و الزملاء

السلام عليكم

أود أن أتقدم اليكم بالشكر لتوجيه الدعوة لأسرة الأمم المتحدة للمشاركة في إحياء الذكرى السنوية لليوم

العالمي للمرأة.

أود أن أغتتم هذه الفرصة أثنى جهود الحكومة العراقية في تقديمها للتقرير الدوري الرابع والخامس والسادس

حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في شباط 2014 وهو التقرير الأول

من نوعه منذ عشر سنوات.

أن هذه الخطوة تُعدُّ مهمةً و تشير الى التزام العراق بتنفيذ التزاماته في أحرار التقدم في مجال حقوق المرأة.

وأود أيضا ان أُنْتِي على إطلاق الحكومة مؤخراً لخطه عمل وطنية بخصوص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن، وتتيح خطة العمل هذه فرصة حقيقية للمرأة العراقية للمشاركة في بناء السلام وتعزيز سلام شامل ودائم.

أن اليوم هو بمثابة فرصة للتعرف على الإنجازات التي حققتها المرأة العراقية.

بل إنه فرصة أيضاً لمراجعة التقدم المنجز في سبيل تعزيز حقوق المرأة والعمل على ما لم يُنجز بعد لكي نضمن تحسين حياة المرأة العراقية العادية ومشاركتها مع الرجل وعلى قدم المساواة في المجالات السياسية والإقتصادية والتعليمية والإجتماعية الخاصة بالبلد.

يمر العراق بفترة حرجة بسبب التحديات السياسية والأمنية الحالية التي يواجهها البلد. أن هذه التحديات تتطلب من الجميع ان يبذلوا جهودهم. وتبرز الحاجة الى المرأة بصفتها شريكة الرجل على قدم المساواة بأن تساعد في وقف العنف وأن يعملوا معاً لخلق بيئة ترعى التسامح ومشاركة الجميع وإحترام التنوع.

بعد شهرين، سيُمارس العراقيون نساءً ورجالاً حقهم الديمقراطي في التصويت. فمن الضروري ان يتم تشجيع النساء على الخروج لكي يدلين بأصواتهن بأعداد كبيرة في الانتخابات المقبلة.

لقد كان التقدم متفاوتاً، ولم تنتهي حالات عدم المساواة بين الرجل والمرأة، كما وأن العقبات الكبيرة لاتزال تقف حائلاً أمام التمكين الكامل للمرأة العراقية. وأن حقل التشريعات تحديداً لا يزال يحتاج الى ان ينجز فيه الشيء الكثير.

وتُراقب الأمم المتحدة باهتمام المناقشات والتطورات الراهنة على القوانين المقترحة والمتعلقة بحماية المرأة، وعلى وجه الخصوص، مسودة قانون الأحوال الشخصية الجعفري الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً. تشعر الأمم المتحدة بالقلق الآن حيث أن مشروع القانون هذا سيكون عكس المكاسب التي تحققت لحماية وتعزيز حقوق المرأة حيث يعرض مستقبل الطفلة للخطر من خلال تشريع الزواج المبكر.

وبالإضافة إلى ذلك ، تُعبر أسرة الأمم المتحدة عن اهتمامها بمشروع قانون حماية الأسرة الذي لا يزال في مجلس شورى الدولة. فإذا لم يُوفّر هذا القانون الحماية الشاملة من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف ضد المرأة ، فإنه يحتاج إلى مزيد من التعزيز.

تحت أسرة الأمم المتحدة حكومة العراق على الالتزام بجميع القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتوافقها مع الاتفاقيات الدولية التي يكون العراق طرفاً فيها بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واتفاقية حقوق الطفل (CRC).

أخيراً ، أود أن أكرر التأكيد على أن أسرة الأمم المتحدة في العراق ما زالت ملتزمة بدعم جهود حكومة العراق، فضلاً عن جهود المجتمع المدني في تعزيز الجهود الرامية إلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. تحقيق المساواة للمرأة فيه تقدّم للجميع.

شكراً لكم.